



Ref : .....

الرقم: د.دم/٤/٩٧

Date : .....

التاريخ: ٢٨ / ٣ / ٢٠١٠

① ٢٠١٠-٢٨/٣/٢٠١٠

ASSEMBLY DECISION -

سعادة المدير التنفيذي

بورصة عمان

تحية طيبة وبعد ،

أشير الى نص الفقرة "أ" من المادة ( ١٥ ) من تعليمات ادراج الاوراق المالية في بورصة عمان بالاستناد لأحكام المادة ( ٧٢ ) من قانون الاوراق المالية رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٢ .

أرفق طيًّا نسخة من محضر اجتماع الهيئة العامة العادي لمساهمي شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة العامة المحدودة المنعقد بتاريخ ٢٠١٠/٤/١٧ بعد ان تم توقيعه حسب الاصول .

وأقبلوا فائق الاحترام ،،،

المهندس محمد سليم بدرخان  
نائب الرئيس التنفيذي للمالية والإدارية

بورصة عمان  
الدائرة الإدارية والمالية  
الدبيسي زكي

٢٠١٠/٣/٢٨

الرقم التسلسلي: ٢٤٣  
القسم: المالي  
الكتلة: ٢١٦

٢٠١٠/٣/٢٨  
الدبيسي زكي

ف ١

شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة العامة المحدودة  
وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ ٢٠١٠/٤/١٧

استناداً لأحكام قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته اللاحقة وبناءً على الدعوة التي أرسلها مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين فقد عقدت الهيئة العامة لمساهمي شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة العامة المحدودة اجتماعها العادي في الساعة الحادية عشر من صباح يوم السبت الموافق ٢٠١٠/٤/١٧ في قاعة ايرس / فندق جراند حياة عمان لبحث البنود المدرجة في جدول الأعمال المرسل إلى السادة المساهمين .

ترأس الاجتماع سعادة السيد وليد الكردي رئيس مجلس الإدارة/الرئيس التنفيذي للشركة حيث رحب بالسادة المساهمين وبالحضور ورحب بالسيد برهان عكروش /مندوب مراقب عام الشركات وطلب منه الإعلان عن توفر النصاب القانوني للاجتماع .

شكر مراقب عام الشركات رئيس الجلسة وأعلن عن توفر النصاب القانوني لهذا الاجتماع بحضور (٢٨) مساهماً من أصل (٥٢٥٠) مساهم يحملون أسهماً بالأصل مجموعها (٦٧,٩٢٧,٧٩٨) سهم وأسهماً بالوكالة مجموعها (٢٠٠) سهم وعليه يكون مجموع الأسهم الممثلة بالاجتماع (٦٧,٩٢٧,٩٩٨) سهماً تشكل ما نسبته ٩٠٪ من رأس المال الشركة المصرح والمكتتب به والمدفوع بالكامل والبالغ (٧٥) مليون سهم ، كما أعلن عن توفر النصاب القانوني للجلسة بحضور ثمانية أعضاء من مجلس الإدارة من أصل تسعه أعضاء بالإضافة إلى حضور مدققي حسابات الشركة السادة "ارنست ويونغ" وأشار إلى أنه تم التحقق من أن الشركة قامت بإرسال الدعوة إلى السادة المساهمين بشكلها القانوني وتم الإعلان عن الاجتماع بوسائل الإعلام المختلفة وبذلك استكملت تحضيرها لهذا الاجتماع حسب القانون وبذلك يكتب هذا الاجتماع الصفة القانونية وفق أحكام قانون الشركات وبذلك تكون جميع القرارات التي تصدر عن هذا الاجتماع قانونية وملزمة التنفيذ لكل الإطراف وطلب من سعادة رئيس مجلس الإدارة/رئيس الجلسة استناداً لأحكام المادة (١٨١) من قانون الشركات تعين كاتباً للجلسة ومراقبين اثنين عن المساهمين لفرز الأصوات وجمعها.

رحب سعادة رئيس الجلسة بالسادة أعضاء مجلس الإدارة والسادة المساهمين وبكل من السيد برهان عكروش مندوب مراقب عام الشركات والسيد وضاح برقاوي مندوب مدققي حسابات الشركة السادة "ارنست ويونغ" والدكتور الحاج أمين عبد الله والسيد جنيدى مصرى ممثلا شركة **kamil Holdings Limited** وممثل الهيئة العامة للاستثمار في دولة الكويت السيد مشاري العودة وممثلي وزارة المالية السيد بسام الشخانية والمستشار نبيل احمد وممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي السيد وليد مرجان واستناداً للصلاحيات المخولة الى سعادة رئيس الجلسة عين الآنسة سناء قراعين / المدير التنفيذي للمالية كاتباً للجلسة والسيد مشاري العودة ممثل الهيئة العامة للاستثمار في دولة الكويت والسيد وليد مرجان ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي مراقبين عن المساهمين .

أعلن سعادة رئيس الجلسة عن البدء في النظر في جدول الأعمال، حيث استأنذن سعادته السادة المساهمين بعدم تلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ ٢٠٠٩/٤/١٨ والاكتفاء بتلاوة القرارات الصادرة عنه وقد وافقت الهيئة العامة بالإجماع على ذلك وتلت الآنسة سناء قراعين/ كاتب الجلسة القرارات الصادرة عن الهيئة العامة لمساهمي الشركة في الاجتماع المنعقد بتاريخ ٢٠٠٩/٤/١٨ .

تم الانتقال الى البند الثاني من جدول الأعمال المتعلقة بتقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال عام ٢٠٠٩ والخطة المستقبلية لها ، حيث اقترح الدكتور المهندس عبد الفتاح أبو حسان عدم تلاوته ودمج البندين الثاني و الرابع معاً بعد سماع تقرير مدققي حسابات الشركة ووافقت الهيئة العامة على ذلك.

حيث قام السيد وضاح برقاوي مندوب مدققي حسابات الشركة "ارنست ويونغ" بتلاوة تقرير المدققين عن ميزانية الشركة وحساباتها الختامية وأحوالها وأوضاعها المالية .

بعد ذلك تم فتح باب النقاش للسادة المساهمين حيث شكر المساهم المهندس محمد عزمي زوربا رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وكافة العاملين في الشركة على انجازاتها وخدمتها للاقتصاد الوطني والمجتمع المحلي وأشار الى السنوات ما قبل عام ٢٠٠٥ التي تحمل فيها المساهمين الكثير حيث لم يتم توزيع أية أرباح إضافة الى تدني سعر سهم الشركة في السوق المالي وأشد

بالإنجازات التي حققتها الشركة خلال العام الماضي وهذا العام، واستفسر عن عدم وجود تناسب بين هبوط الربح هذا العام بنسبة ٤٦٪ والإنتاج بنسبة ٦٠٪ واستفسر عن بند مخصص قطع غيار بطيئة الحركة حيث تم في العام الماضي احتساب مخصص بقيمة ٣,٩ مليون دينار ولم يظهر هذا البند في العام الحالي وأضاف بأن بند قطع الغيار في الموجودات المتداولة ارتفعت من ٢٥ إلى ٣١ مليون دينار، هل يعني هذا بأنه تمت المناقلة بين البنددين أم أن القطع البطيئة استنفدت أم بيعت أم ماذا؟ وبالنسبة للفروض طويلة الأجل التي انخفضت من (١٩) مليون دينار إلى (١١) مليون دينار راجياً تفسير طبيعة هذه الفروض وما دامت السيولة متوفرة لدى الشركة لماذا لا يتم تسديدها؟

أجاب المهندس محمد سليم بدرخان / نائب الرئيس التنفيذي للمالية والإدارية بأن إنتاج الفوسفات قد انخفض بنسبة ١٦٪ والأسمدة بنسبة ٤٦٪ وليس ٤٦٪ كما ورد في السؤال ، في حين انخفضت الإيرادات بنسبة ٤٦٪ والأرباح بنسبة ٦٠٪ عن العام ٢٠٠٨ ويعود ذلك إلى كون الإيرادات هي محصلة كمية مضروبة بالسعر، وقد انخفضت أسعار الفوسفات الخام والأسمدة في العام ٢٠٠٩ عن مستوياتها في العام ٢٠٠٨ بنسبة كبيرة جداً، على سبيل المثال انخفض سعر سعاد الد (DAP) إلى ٢٦٥ دولار للطن من مستوى ١٢٠٠ دولار للطن عام ٢٠٠٨ ، في حين أن تكاليف الإنتاج وأسعار المواد الخام والطاقة وقطع الغيار انخفضت بنسبة أقل من انخفاض أسعار البيع للمنتجات والعلاقة هنا ليست خطية ولو كانت خطية لكانت الإيرادات والإرباح قد انخفضت بنسبة انخفاض الإنتاج . إن انخفاض أسعار الأسمدة جاء كنتيجة لأنخفاض الطلب من قبل المزارعين في العالم بسبب عدم اطمئنانهم إلى أسعار بيع المنتجات الغذائية والحبوب للموسم القادم من ناحية بالإضافة إلى شح السيولة النقدية في العالم من ناحية أخرى، إن تمويل كلفة إنتاج المواد الغذائية على المستوى العالمي يتطلب عشرات المليارات من الدولارات سنوياً وصعوبة توفيرها بالكامل أثر على المساحات المزروعة وبالتالي على حجم الطلب على الأسمدة . مما أدى إلى انهيار أسعارها وإيراداتها .

وأجابت الآنسة سناه قراغين / المدير التنفيذي للمالية بأن سبب الزيادة في قطع الغيار يعود إلى ارتفاع أسعار قطع الغيار في السنوات الأخيرة إضافة إلى قيام الشركة بإعادة تأهيل المصانع في المجمع الصناعي في العقبة وأجهزة التعويم في الشديدة حيث تم شراء قطع غيار جديدة وتم إدخالها المستودعات في عام ٢٠٠٩. أما سبب عدم ظهور مخصص لقطع الغيار بطيئة الحركة في بيان الدخل مقارنة بعام ٢٠٠٨ فإن هذا المخصص لم يتم استخدامه أو تحويله إلى بنود أخرى

وإنما تقوم الشركة سنويًا بدراسة العمر الإنتاجي لقطع الغيار حسب السياسة المتبعة في الشركة وفي ضوء هذه الدراسة يتم إما الإبقاء على رصيد المخصص القائم أو تشكيل مخصص إضافي إلا أن الدراسة لهذا العام أظهرت بان عمر قطع الغيار أقل من ثلاثة سنوات الأمر الذي لم يتم معه تشكيل أية مخصصات إضافية لقطع الغيار بطينة الحركة لعام ٢٠٠٩، وأضافت بان مجلس إدارة الشركة كان قد اتخاذ قراراً بتعديل سياسة العمر الإنتاجي لقطع الغيار بطينة الحركة بزيادة العمر الإنتاجي لها كونها قطع غيار إستراتيجية.

ورداً على الاستفسار حول القروض طويلة الأجل أجاب المهندس محمد سليم بدرخان بأن الإيضاح رقم (٦) بالقرير السنوي يبين أن القروض القائمة على الشركة تتكون من قرضين للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وقرض بنك الاستثمار الأوروبي وقرض البنك الأردني الكويتي والقرض النمساوي (بنك كريديت اشتالت)، هذا وقد تم تسديد كامل قرض البنك الأردني الكويتي في شهر شباط ٢٠١٠ وسيتم تسديد رصيد القرض النمساوي بالكامل في شهر حزيران ٢٠١٠، في حين أن الرصيد المتبقى والبالغ (١١,٨) مليون دينار هو عبارة عن ثلاثة قروض هما قرضين للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وقرض بنك الاستثمار الأوروبي . وأشار إلى أنه قد تم في عام ٢٠٠٨ ربط ودائع لدى البنوك بسعر فائدة ٧,٢٥٪ والمتوسط المرجح للفوائد على هذه القروض بلغ ٥,٢٪ ومن غير المنطق فك وديعة بسعر فائدة ٧,٢٥٪ لتسديد قرض بنسبة ٥,٢٪ وكذلك تم في عام ٢٠٠٩ عمل نفس الدراسة حيث كان سعر الفائدة على الودائع لغاية الرابع الثالث ٧,٢٥٪ انخفضت في نهاية عام ٢٠٠٩ إلى أن وصلت إلى ٤,٥٪ في حين بلغ المتوسط المرجح لفوائد القروض ٦٪ وبالتالي كانت النسبة متوازنة إلا أن القرض الأكبر يخص بنك الاستثمار الأوروبي ويترتب على الشركة غرامات تعجيل دفع إذا قامت بالتسديد قبل الموعد فإذا أضفنا كلفة الغرامات إلى كلفة القروض سنويًا فإن التسديد المبكر لهذه القروض لن يكون مجدياً .

واستفسر السيد سعيد المفلح من بنك الاستثمار العربي عن وضع الشركة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠ ، حيث أجاب سعادة رئيس الجلسة بأن الوضع بشكل عام سيكون جيداً حيث أن الإنتاج من الفوسفات والأسمدة أفضل من عام ٢٠٠٩ إلا أن الوضع المالي لن يكون بمستوى الربع الأول من عام ٢٠٠٩ . وبعد المناقشة وافقت الهيئة العامة بالإجماع على المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال عام ٢٠٠٩ والخطة المستقبلية لها، وعلى البيانات المالية لعام ٢٠٠٩ . وتبين نسخة مجلس الإدارة لعام ٢٠٠٩.

بعد ذلك تم الانتقال الى البند الخامس المتعلق بالموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح على المساهمين بنسبة ٢٠٪ من القيمة الاسمية للسهم. وقد وافقت الهيئة العامة بالإجماع على توزيع أرباح على المساهمين بنسبة ٢٠٪ من القيمة الاسمية للسهم.

وتم الانتقال بعدها الى البند السادس من جدول الأعمال المتعلق بانتخاب مدققي حسابات الشركة لعام ٢٠١٠ وتحديد أتعابهم، حيث تم ترشيح السادة "أرنست ويونغ" وتنى على ذلك. ووافقت الهيئة العامة بالإجماع على انتخابهم كمدققى حسابات الشركة لعام ٢٠١٠ وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

بعد ذلك تم الانتقال الى بند أية أمور أخرى، حيث تحدث السيد خالد الفناطسة /رئيس نقابة عمال المناجم والتعدين حيث تقدم بالشكر الجزييل الى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وكافة المستشارين والمدراء التنفيذيين ومدراء المواقع وجميع العاملين في الشركة على الجهد الذي بذلوه وعلى الأرباح التي حققتها الشركة في السنوات الأربع الأخيرة.

وفي نهاية الاجتماع وجه سعادة رئيس مجلس الإدارة رئيس الجلسة الشكر والتقدير لأعضاء مجلس الإدارة وجميع المساهمين والعاملين في الشركة على جهودهم وعطائهم ودعمهم المستمر للشركة تحت ظل ورعاية صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم.

وانتهى الاجتماع في حوالي الساعة الثانية عشرة ظهراً

وليد الكردي  
مندوب مراقب عام الشركات  
رئيس مجلس الإدارة/الرئيس التنفيذي

برهان عكروش  
مندوب مراقب عام الشركات

سناء قراغين  
كاتب الجلسة

